أهمية مؤشر قياس مستوى المعيشة

❖ د. قدري جميل

مقدمة:

اقترحت تكليفي بهذا الموضوع، لأنني وصلت إلى قناعة أنه لا يكفي الدعاية والحديث عن العدالة الاجتماعية، بل إن الأمر يتطلب اكتشاف الأدوات والتفاصيل التي تعيقها على الأرض، من أجل صياغة الأدوات وتلك التفاصيل التي تسمح بتحقيقها، فالشيطان -كما يُقال- يختفي في التفاصيل الصغيرة.

وحسب ما استنتجت منذ فترة فإن أحد هذه التفاصيل هو مؤشر مستوى المعيشة، إذ تساءلت كما الكثيرين مثلي: لماذا ليس لدينا في البلاد، ولدى الجهات التي تدير الاقتصاد الوطني هذه الأداة الفعالة في قياس درجة حرارة المجتمع؟ هل سبب غياب هذا المؤشر هو تخلف معرفي؟ أم له علاقة بمصالح ما؟ أم أن الإدارة البيروقراطية لا تحبذ الخوض بمثل هذه التفاصيل لأنها أولاً غير مؤهلة لها ويمكن أن تكشف جهلها، وثانياً ونتيجة لحاسة الشم المتطورة لديها، لا تريد إزعاج بعض القوى والشرائح الاجتماعية المستفيدة من الفوضى السعرية والأجرية التي تسرع من عملية تمركز الرساميل الكبرى، وبالتالي من الخلل في التوزيع بين الأجور والأرباح التي تزداد الهوة بينهما عاماً بعد عام؟؟

لذلك سيقوم هذا البحث بمحاولة لمقاربة مفهوم ومستوى المعيشة وطرق قياسه والميل العام له خلال العقد الماضي.

١. حول مفهوم مستوى المعيشة:

إن مؤشر مستوى المعيشة هو مؤشر نوعي يستند إلى مؤشرين كميين هما: مؤشر الأسعار ومؤشر الأجور، وهما بآن واحد شرط ضروري لقياس مستوى المعيشة، ولكن كل منهما على حدة ليس له دلالة اقتصادية عميقة ولا يحمل أية دلالة اجتماعية.

وهو مؤشر من الناحية العملية يهدف إلى عقلنة التطور الاقتصادي عبر قياس درجة حرارة المجتمع بشكل مستمر من أجل تجنب المفاجآت، بل إنه يسمح بأكثر من ذلك، عبر قدرته على التنبؤ بالميل العام للتطور العام الاقتصادي ـ الاجتماعي.

وهذا الأمر هام لأنه عند توفر الوعي والإرادة يُمنع الخلل الوظيفي في الأداء الاقتصادي من التحول إلى خلل عضوي. فالخلل الوظيفي يبقى قابلاً للمعالجة إذا ما تم اكتشافه باكراً، ولكن استفحاله يؤدي إلى تحوله إلى خلل عضوي لا يمكن علاجه، بل بأحسن الأحوال يمكن تلطيفه قبل الوصول إلى النهاية المحتومة التي يمكن بأحسن الأحوال تأخيرها حينذاك.

أي أن الأمر سواء في حال قياس مستوى المعيشة أو بانتفائه ليس أمراً تكنيكياً، بل هو قضية جوهرية وإستراتيجية.

وإذا قال البعض، وهم محقون جزئياً، إن العلم قد تجاوز مؤشر مستوى المعيشة الذي يعكس فقط الاستهلاك الكمي للأفراد، ووصل إلى مؤشر جديد سميّ بمؤشر التنمية البشرية، لقلنا لهم: على الرغم من ذلك يبقى مؤشر مستوى المعيشة المعبر الأساسي لمؤشر التنمية البشرية الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ عام ١٩٩٠، والمكون من العناصر التالية:

وسطي العمر المحتمل، درجة تعليم السكان، وحصة الفرد من الدخل الوطني. والمؤشرات الأخيرة بمجملها لا تعدو عن كونها مؤشرات كلية لمعرفة درجة تطور بلد ما بالنسبة للآخر، دون تجاوز القشرة الخارجية للوصول إلى ماهية طريقة توزيع الدخل التي أصبحت عاملاً حاسماً في تحديد منحى ودرجة التطور اللاحقة.

أي بتعبير آخر، يصبح مؤشر ارتفاع الأسعار لا معنى له إذا لم يكن جزءاً مكوناً من مؤشر مستوى المعيشة، وهذا ما استدعى طريقة التعامل المختلفة مع مؤشر الأسعار بين بلد وآخر.

فلنأخذ فرنسا كمثال، فهي كبلد رأسمالي متقدم تتميز بأن الصراع الاجتماعي فيها قد فرض طريقة معينة للتعامل مع مصالح أصحاب الأجر الذين تعلموا خلال فترة زمنية طويلة كيفية الدفاع عن مصالحهم وأجورهم، مما استدعى أن تأخذ الطبقة الحاكمة بعين الاعتبار ذلك.

من هنا فإن مؤشر ارتفاع الأسعار الذي تراقبه الحكومة الفرنسية يستدعي رفعاً دورياً ومستمراً للأجور بقدر ارتفاعات الأسعار، وإذا حصل وحاولت الحكومة «الزوغلة» بالرقم، فإن النقابات تكون عادة لها بالمرصاد والتي بدورها لديها مؤشرها الخاص ومراقبتها الخاصة لهذا المؤشر، فإما أن تحل الأمور بالتي هي أحسن عبر المفاوضات أو يضطر أصحاب الأجر لاستخدام وسائل أقسى للدفاع عن حقوقهم وصولاً إلى الإضرابات الجزئية والعامة.

ومن نافل القول إن مؤشر مستوى المعيشة، هو من مصلحة أرباب العمل ليس أقل من أصحاب الأجر، فانخفاض القوة الشرائية للأجر تحت حد معين نتيجة ارتفاع الأسعار وزيادة الأرباح، يؤدي أوتوماتيكياً إلى انخفاض الطلب وإلى تباطؤ عجلة الإنتاج بشكلٍ عام، الأمر الذي لا ينفي أن جشع بعض أصحاب العمل يمكن أن يدفعهم، خلافاً لمصلحة طبقتهم ككل، إلى رفع الأسعار مما يضر بنظامهم على المدى البعيد أكثر مما يضر بأصحاب الأجر على المدى القريب. لذلك تقوم الدولة هنا بدور شرطي السير لمنع الازدحام والفوضى التي يمكن أن تودي بالنظام الاقتصادي ـ الاجتماعي كله على مذبح المصالح الضيقة الآنية للبعض.

والسؤال المنطقي هو: من أين رفع الأجور للتعويض عن ارتفاعات الأسعار؟، إن ما يجري فعلياً في هذه الحالة هو فرض ضرائب إضافية على أصحاب الأسعار والأرباح الإضافية حفاظاً على الأمن والاستقرار والتوافق الاجتماعي.

طبعاً لا تجري الأمور في كل مكان على هذا المنوال، فهذا الأمر منوط بدرجة وعي المجتمع ونشاطه السياسي، وفي قدرة الدولة على رؤية الواقع واستشفاف المستقبل وفي التعبير الحقيقي عن التوازنات الفعلية الموجودة على الأرض.

والخلاصة... أن مؤشر مستوى المعيشة، هو مؤشر ضروري حيث هنالك صراع بين الأجور والأرباح، أي أنه ليس أداة اشتراكية كما يظن البعض للتهرب منه بل هو أداة الرأسمالية العقلانية، وهو من الأدوات الضارة فعلاً بالرأسمالية المتخلفة، الريعية، والوحشية التي تسعى للنهب بلا حسيب أو رقيب، ومثلها مثل من يجلس على غصن شجرة ويقوم بقطعه.

إن الوصول إلى اقتصاد سوق اجتماعي والابتعاد عن اقتصاد السوق المشوه يتطلب فيما يتطلبه الوصول إلى مؤشر مستوى معيشة حقيقي علني وشفاف.

٢. من أجل مؤشر مستوى معيشة حقيقي علني وشفاف:

إن الوصول لمؤشر مستوى معيشة حقيقي يتطلب إزالة العوائق أمامه، وهي من أشكال ومستويات مختلفة منفصلة ومتشابكة بآن واحد.

فالعائق الأول: هو العائق المعرفي:

المفارقة أن المستوى الذي وصل إليه العلم بشكل عام في هذا المجال، ومستوى الاختصاصيين الموجودين في بلادنا والذين تكونوا بشكل جيد خلال العقود الماضية يسمح ببناء وصياغة هذا المؤشر، فبناؤه لا يدخل في إطار التكنولوجيات المعقدة والممنوعة التصدير، ولكن المشكلة تكمن على الأرجح في عدم تفهم أهمية هذا المؤشر على الأداء الاقتصادي وعلى التطور اللاحق على المستوى السياسي العام، أي أن هنالك هوة ما يجب ردمها بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي، وهذا الأمر يتعلق بخطوة معرفية يجب القيام بها.

أما العائق الثاني: فهو عائق المصالح:

ليس لأصحاب الأرباح الكبيرة التي تنمو بصورة أسرع من نمو الدخل الوطني مصلحة في أي مؤشر، فهم يقولون ويعملون سراً وعلناً ضد أي مؤشر للأجور وضد أي مؤشر للأسعار وضد أي مؤشر لمستوى المعيشة، فهذا الفلتان يصب في مصلحتهم تماماً، وهم يؤثرون على مراكز القرار الاقتصادي وخاصة على المستوى الثاني في هذا الاتجاه، وإلا كيف يمكن تفسير هذا التخلف في الأدوات في وقت تتوفر فيه إمكانيات غير قليلة في البلاد.

فالجدول رقم (١) يبين أن وسطي الأجور خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ قد ازداد بنسبة ٢٠٪ في القطاعين العام والخاص، بينما كانت الزيادة في الدخل الوطني حوالي ٣٠٪، وإذا كنا نعرف أن الدخل الوطني من حيث التوزيع هو مجموع الأجور والأرباح، لاستنتجنا ببساطة أن وتيرة تطور الأجور كانت أبطأ من وتيرة الدخل الوطني بنسبة الثلث تقريباً، مما يعني أن حصة الأرباح قد ازدادت خلال الفترة نفسها بحجم يوازي هذه النسبة.

جدول رقم (١)
علاقة متوسط الأجر الشهري وتطور الدخل الوطني

	متوسط الأجر الشهري (عام وخاص)		دخل وطني		(❖) المصدر
	ل.س	٪	مليون ل.س	٪	
2000	5900		821390		مسح الهجرة
2001	5340	9.5	871135	6	مسح القوة العاملة
2002	6010	12.5	921107	5.7	مسح القوة العاملة
2003	6380	6.1	935157	1.5	دخل ونفقات الأسرة
2004	6380		1028995	10	دخل ونفقات الأسرة
2005	7200	13	1038413	9	مسح القوة العاملة
التطور الكلي		20 تقريباً		30 تقريباً	

وحينما نتكلم عن أصحاب الأجور إنما نتكلم عن الكتلة الأساسية من السكان التي تغطي ٧٠٪ منهم (وسطي الإعالة ٤.١) ولا يستهلكون أكثر من ١٢٪ من الدخل الوطني حسب معطيات مسح القوى العاملة الأخير (٢٠٠٦) انظر الجدول رقم (٢) و(٣)، (نتائج مسح القوى العاملة).

إن هذا الخلل في توزيع الدخل الوطني يبين عن أي نسبة وتناسب يجري الحديث، وعن أية مصالح ستتعرض للخطر في حال إعادة النظر بالحالة الراهنة بمساعدة مؤشر قوي، حقيقي، شفاف، وعلني.

(❖) مسوحات المكتب المركزي للإحصاء في الأعوام المذكورة.

جدول رقم (٢)
عدد العاملين بأجر حسب مسح القوى العاملة ٢٠٠٦

	عدد العاملين بأجر		
	ذكر	أنثى	المجموع
حكومي	1001778	333389	1335167
خاص منظم	586101	52092	638192
غير منظم	577913	38044	615958
مشترك	5985	-	5985
تعاوني	3734	718	4452
عائلي	23722	2941	26663
أهلي	15000	-	15000
المجموع	2214234	427184	2641418

جدول رقم (٣)
العاملين بأجر ومجموع أجورهم حسب مسح القوى العاملة ٢٠٠٦

	عدد العاملين بأجر		مجموع الأجر الشهري		
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	المجموع
زراعة وحراجة	139289	29535	5811150	917710	6728860
صناعة	447479	35902	21665223	1648180	23313403
بناء وتشييد	353070	3135	15274530	110109	15384638
فنادق ومطاعم	196714	7912	10001102	350175	10351277
نقل ومواصلات	181250	7151	8806344	278326	9084670
مال وتأمين وعقارات	26922	7096	1297328	280405	1577733
خدمات	869511	336453	35421351	11624840	47046191
المجموع	2214235	427184	98277028	15209745	113486772

وأخيراً العائق الثالث:

يتمثل بقوة حجم العطالة البيروقراطية في جهاز الدولة وخاصة الاقتصادي منه، التي تقاوم بحكم العادة والتقاليد أي جديد وتقدمي على المستوى الجزئي والكلي، إنها مشكلة إدارة وضعت نفسها خارج رقابة المجتمع مع أنها تتصرف باسمه وتحت يافطة مصالحه. إن هذا العائق هو عائق كلاسيكي لا يمكن تجاوزه دون تفعيل قوى المجتمع الحية من نقابات وأحزاب ومنظمات مجتمع أهلي وإطلاق طاقاتها بهذا الاتجاه كي تعيد هذا الجهاز إلى صوابه بصلاحياته المنتفخة ومصالحه القابلة للشراء من قبل الأوفر مالاً.

أي بكلمة أخرى، من يعيق موضوعياً الحركة في هذا الاتجاه؟

إنهم ثلاثة: أصحاب الربح الكبير، أصحاب الفساد المستشري.. وأصحاب الجهل الفاضح.

إن النتائج العامة لهذا الوضع يمكن، من حيث المبدأ، تلخيصها بالتالي:

١- إن عدم وجود مؤشر مستوى معيشة، يسمح بالإخلال الفاضح والدائم بين الأجور والأرباح دون ضجة، أي يسمح بإعادة التوزيع الدائمة للدخل الوطني لصالح الأرباح عبر آليات معقدة ومستترة وغير مكشوفة إلا حين تظهر نتائجها على أصحاب الأجر.

٢- كذلك فإن عدم وجوده يسمح باقتطاع تلك الموارد عبر التضخم غير العقلاني للأرباح التي كان يمكن أن تذهب لتمويل النمو اللاحق عبر التوظيفات الاستثمارية الفعالة.

٣- كما أن استمرار الخلل غير الواضح الحجم بين الأجور والأرباح يؤدي إلى تشوهات بنيوية اجتماعية تصبح مع الوقت لا رجعة عنها مع ما يحمله ذلك من انعكاسات سلبية على الوعي والسلوك الاجتماعي. (مثال: البطالة).

٤- كما أن استمرار هذه العملية يخلق الأرضية المناسبة للحفاظ على التوتر الاجتماعي وزيادة رقعته، مما يساهم بخلق الأجواء الموضوعية كي تعطي الضغوط الخارجية في ظل الأوضاع الإقليمية والعالمية المعروفة النتائج المطلوبة منها في إضعاف المناعة الوطنية.

٥- إن عدم وجود مقياس حرارة للجو الاجتماعي يجعل من عملية الهجرة وخاصة هجرة العقول، عملية استنزاف دائمة للموارد البشرية، فما نربحه من